

تعامل الحكومة مع زيادة علاوة الأَوْلاد يؤكد تحبظ القرار الحكومي وغياب الرؤية

فائض الميزانية وثروات البلد لا تتناسب مع الوضع المزري الحالي وشلل التنمية

ألف مخالف للاقامة.

فلا يمكن لنا ونحن في هذا الموقع ان نغض الطرف عن العيث بمستقبل هذا الوطن بسبب سطوة المتنفذين الذين تسببوا باجشعهم في تعطيل اركان دولتنا، هؤلاء المتنفذون الذين باتوا يمتصون خيرات الوطن ويجعلونها غنيمة ومنفعة لقلّة قليلة، يتضرر منها غالبية الشعب.

التلوث البيئي

بالإشارة الى المادة 10 من القانون رقم 21 لسنة 1995 بإنشاء الهيئة العامة للبيئة التي نصت على ان للمجلس الأعلى - بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد اخطار الجهة الرسمية - أن يقرر وقف العمل في أي منشأة أو نشاط أو منع استعمال أي أداة أو مادة متعاز جزئيا أو كلياً اذا ترتب على استمرار العمل أو الاستعمال تلوث للبيئة، ويكون هذا الوقف لمدة لا تتجاوز اسبوعاً يجوز مدتها اسبوعاً آخر.

ولتتزم الجهات الادارية المختصة واصحاب الشأن بتفويض قرار الوقف ويجوز للهيئة ان تطلب اتخاذ احتياطات معينة يجب تنفيذها خلال مدة التوقف، فإذا رأت الهيئة ان الحالة تستدعي مد قرار الوقف بعد المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة كان لها ان تطلب من رئيس المحكمة الكلية اصدار امر بعد الوقف مدة او مدد اخرى ويجوز التظلم من قرار رئيس المحكمة امام المحكمة الكلية، وبفوض المجلس الأعلى المدير العام في اصدار قرار الوقف في حالة ايام الضرورة ولدة لا تجاوز سبعة ايام يعرض الامر بعدها على المجلس الأعلى.

ان كارثة التلوث البيئي وما نتج عنها من كوارث بيئية كانت كفيّلة باستنهاض همم أي حكومة في العالم لتتصدر العالم اجمع في مجال حماية البيئة واتخاذ مجتمعة مما تعرض له، غير ان الحكومات المتتالية تجاهلت خطورة ما تعرضت له البلاد بسبب مخلفات حرب تحرير الكويت بالإضافة الى مخلفات وتجاوزات المصانع وانتشار التلوث البيئي والتي وصلت الى ما يقارب الـ 300 مصنع مخالف. وحيث ان الحكومة تجاهلت هذه الكارثة الحساسة ولم تتدارك الامراض الناتجة عن تراكم وتزايد التلوث البيئي بسبب سوء الإدارة الحكومية لهذه المشاكل التي كان بالإمكان تلافيها، واذا وُعدّد نكسات القطاع الخاص وتنسجيم الصناعة الوطنية ولكن ليس على حساب صحة وارواح الناس، كما اتت خططها التنموية ناقصة وبعيدة كل البعد عن تحقيق ادنى اشتراطات حماية البيئة، بل انها استعدت من قبل مشاريع بمفهوم التنمية المستدامة، فأصبحت مشاريعها التخنوية تجر الانتكاسات البيئية والصحية على المجتمع الكويتي، في ظل اندعام السور الرقابي لاجهزتها والذي يتمثل في:

- 1- تجاهلت الحكومة وعلى مدار السنوات الماضية معالجة كارثة الفجائيات المشعة الناتجة عن بقايا نفايات اليورانيوم المشع المستخدم في حرب تحرير البلاد ولم تكلف نفسها عناء اتمام عمليات معالجة المواقع الملوثة، حيث إنترازل هذه الملوّثات المشعة تقبع في الصحراء شلال البلاد.
- 2- كما قامت الحكومة باعادة انشاء منطقة علي صباح السالم (الام هيمنان) في بؤرة التلوث في البلاد دون اتخاذ اي اجراءات جادة لمعالجة مشكلة ارتفاع نسب الملوّثات التي لها اثر سلبي انعكس على صحة الناس بمخاطر التلوث وذلك تقرب المصانع من المنطقة بالإضافة الى سوء التخطيط في انشاء مناطق صناعية جديدة بالقرب من المناطق السكنية، على سبيل الاستشهاد مدينة سعد عبدالله وعبدالله المبارك.
- 3 - اقامت محطة ضخ مياه الصرف الصحي في منطقة مشرف دون ايسط اجراءات وقائية تضمن التعامل الامثل مع أي كارثة تتعرض لها المحطة، كما لم تقم بعمل أي معالجة فعليه وجادة للدمار الذي طال البيئة البحرية والتلوث الذي انتقل للثروة السمكية.
- 4 - قامت الحكومة باقامة منطقة شمال غرب الصليبيات متجاهلة بشك التحذيرات التي تشير الى ان قاطني هذه المنطقة سيترضون لاختلاف انواع الملوّثات الأتية من محطات الطاقة.
- 5 - تجاهلت الحكومة معالجة مشاكل التلوث وتسرب الغازات وتلويث البيئة البحرية والبرية الناتجة عن مختلف القطاعات النفطية.

لقد اوجدت الحكومة هيئة عامسة للبيئة لتكسون الاداة

لايزال النفط هو

المصدر الوحيد

للدخل وذلك

يشكل خطراً كبيراً

على مستقبل البلد

الاقتصادي

لا يوجد لدى الحكومة

توجه حقيقي لتعزيز

القطاع الخاص وتوفير

فرص عمل للكويتيين

منهجية الحكومة

وسياستها سبب

رئيسي لانحدار البلاد

الذي نعيشه

الموارد المالية

والفوائض المتراكمة

تمكن الدولة من بناء

كويت جديدة

19606 كويتيين

عاطلين عن العمل

وسيزداد العدد في

ظل السياسات

الحكومية الحالية

السياسة العامة

للحكومة غير جادة

في حل قضية الأغذية

الفاسدة

الدولة عاجزة عن

إنشاء مختبر متخصص

لفحص الأغذية

القطاع الصحي في

تراجع شديد ولم

تقابله زيادة في

أعداد المستشفيات

الحكومية



الكندري والمدساني وقويان في بهو المجلس

تواصل استنكارها لما قامت به الحكومة من تقديم شكوى بحق بعض الصحف والذي أدى لحججها، ممارسة نهج الانتقائية في تطبيق القانون دون الأخذ بالمصلحة الأولى بالرعاية والتي يرفض المنطق السليم تقبله، بل وتعمد مسؤولوها الايعاز للاجهزة المعنية بعدم تقديم اي بيانات صححة حول حقيقة ارتفاع نسب الملوّثات. لقد تعرضت البيان في مارس 2011 لكارثة تسونامي اتت الى حدوث تسرب اشعاعي كبير وهائل من مفاعل فوكوشيما نتج عنه تلوث العديد من السيارات واليابانية ومن اهمها السيارت، ورغم علم الحكومة المسبق بهذا الامر الا انها لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان عدم دخول السيارات اليابانية الملوثة بالاشعاع الى البلاد. هذا وتعرض البيئة البحرية في البلاد لاختلاف أنواع الملوّثات، سواء الأتية من دول الجوار أو ذات المنشأ المحلي والذي لم تتعامل معه الحكومة بالشكل الذي يدفع الى الامتنان لسلامة البيئة البحرية.

ان غياب الإدارة السليمة للوضع البيئي في البلاد جرّها الى ازمات وكوارث بيئية كشفت عجز اجهزة الدولة عن ادارة الأزمات والكوارث وعدم قدرتها على معالجة الآثار الناتجة عنها. انقلت الدولة الميزانية العامة بأغلي عقود نفاقة في العالم استنادا على تكلفة تنظيف الكيلو متر المربع، حيث وصلت الى اكثر من مليار دولار، ورغم ذلك فإن البلاد لاتزال تعاني من نكسات الفجائيات والقاذورات في الكثير من مظاهرها. واذا عدنا المشاكل البيئية التي تتعرض لها الكويت ومدى امكانية معالجتها فإننا نجد البلاد تملك من الامكانيات المالية والموارد البشرية المتخصصة ما يؤهلها الى معالجة هذه المشاكل وتلافي تفاقمها، كما ان البلاد تملك ايضا من الكفاءات ما يؤهلها الى تنفيذ اجراءات وقائية متكاملة في هذا الشأن، وعلى الرغم من ذلك فإن ابسط مشاكل الكويت البيئية تحول عن الزمن الى كوارث ذات انتكاسات صحية عالية.

التحقيق على الحريات والإضرار بسعة الكويت الدولية ان من واجبات الدولة الفصلي لأي محاولة لاضرار بالحريات العامة والعمل على حمايتها من أي تضيق أو تعذ، وهذا ما جاء صراحة في الباب الثالث من دستور الكويت الذي عنون بالحقوق والواجبات العامة بوجوب المادتين (36/ 37) اللتين مكفّت حرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر، كما يقع على عاتقها الالتزام بالوثائق الدولية والاتفاقات المبرمة التي تعني بهذه الحريات والتي يبدي لها العالم المتحضر كل جهد ويحارب من أجل كفالة تطبيقها في شتى أنحاء الأرض، حتى أصبحت المنظمات الدولية حارسا لجوب العالم للتقويم والتصدي لأي انتهاك لهذه الاتفاقيات وهذه الحقوق لذلك تسارع الدول الى إبراز جانبها المشرق في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة كي تتال السعة الدولية الالفة وكي تعطي مكانة عالمية أعلى في هذه المجالات.

واليوم تشهد الكويت انتكاسة في مجال الحريات العامة بعد أن استخدمت الحكومة القانون بمرحبة وانتقائية، كما تفعل دائما من أجل مطولة احراس الصلح باسم تطبيق المادة 15 من قانون 3 لسنة 2006 من قانون المطبوع والنشر بتحويلها من اجراء احترازي إلى عقاب مسلط على من يخالف نهج الحكومة، ضاربة عرض الحائط بالمصلحة العليا والمنظمة لحماية الحريات العامة التي تضمها الدستور والسعة الدولية المرتبطة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والسجلات الامة التي تعدها المنظمات الإنسانية. وها هي المنظمات الحقوقية المحلية والدولية

الوزراء، أثناء ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء صباح امس، ان مسيرة اهل الكويت وقيادتها التي جيلوا عليها في تقديم الخير لا يمكن ان تتوقف داخل أو خارج الكويت».

وأضافت المصادر، قال سمو الرئيس: يشهد الله على ان تقديم المساعدة المادية او العينية للمحتاجين، سواء قدمها جابر المبارك الإنسان، أو جابر المبارك رئيس الوزراء، هو خير في ذاته، وخير في وسيلته، وخير في هدفه، وإن شاء الله ستكون خيرا في نتائجها، لأن عمل الخير لا يمكن ان ينعكس سلبا على قاعله.

وقال سمو الرئيس: «ان تقديم المساعدات للكويتيين المحتاجين من واجبه الإنساني، قبل ان يكون من واجبه الرسمي، ناهيا صفة ما أعلن حول المساس بالمال العام، مؤكدا استعدادها للرد على استفسارات النواب».

ولما كان عضو مجلس الأمة خاضعا للأحكام التي تقرر جملة من القواعد التي تهدف الى النأي بالعضوية النيابية عن مواضع الشبهات ومنع النائب من التربع واستغلال العضوية أو صفتها للكتسب الخاص على المصلحة العامة، وهي الواردة بالمواد 91، 120، 121 من الدستور، والمادة رقم 26 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ومن ثم فإن الإخلال بذلك ترتب عليه المسؤولية الجنائية وفقا لأحكام القوانين الجزائية العامة والخاصة، إذ ينص قانون رقم (47) لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تجريم هذه الأفعال وفقا للمواد 14، 15، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24 المادة 14، 15، 18، 19، 20، 21/19/2012 صدر مرسوم ضرورة بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والذي أقره مجلس الأمة الممثل الثاني بتاريخ 2013/11/8 أي بفترة تراس الشيخ جابر المبارك الصباح لرئاسة الحكومة والتي جاءت المادة التنفيذية بالقانون لتخاطب وزراء حكومته لتنفذ. من ثم يكون الفعل الذي أتى به رئيس الوزراء والنائب بمثابة مخالفة للمادة (22) من هذا القانون وجب على كل مواطن.

يُختب إحدى القنوات التلفزيونية مقابلة لأحد نواب المجلس الحالي «بث حي» بتاريخ 2014/4/12 وأثناء سؤال مقدم البرنامج عن العلاقة التي تربط سمو رئيس الوزراء بهذا النائب وأن هذا الأخير تلقى أموالا لتوزيعها في دائرته الدائرة الخامسة، وهل هذا صحيح أم لا؟

فكانت إجابة النائب واضحة جدا ومباشرة لا تحتمل التأويل نافية لأي جهالة، «صحيح، هذه للمرة الثانية وليست المرة الأولى وسبق لي ذلك بالمجلس الممثل الثاني، ولي الشرف»، واسترسل النائب «أخفتها من مجلس الوزراء»، وأنا اللي أعرفه علو نواب كتيرين في دوائر أخرى...».

وبعد إعلاننا نحن مقدمي الاستجواب عن عزمنا مساءلة رئيس الوزراء عما أعلنه النائب، قام الأخير بإصدار بيان نفي لما ذكره صراحة وعلنا أمام الجميع بيانا مكتوب صدر بتاريخ 2014/4/13 يفترض فيه أن يحمل في موضوعه ما يتوافق مع مسماه ولكنه جاء كأكباد الحوادث الواقعة، حيث أوضح النائب:

«مسن هنا وفي هذا المقام، أود أن أنفي نفيًا قاطعا تسلمي لأي مبالغ تقديية، وأؤكد ان تلك المساعدات تصل إلى أصحاب الطلبات مباشرة في حال تم قبولها، كما ان هذا الأمر شأنه والمواطنيين الآخرين».

من ثم جاء بيان رئيس الوزراء بمنحه الأموال للنواب، وذلك وفقا لما نشرته صحيفة «الأنباء» بتاريخ 2014/4/15، مبررا ذلك بفعل الخير على حد قوله: «ان سمو الرئيس أبلغ على الرغم من تكرار المخالفات والتجاوزات وتدهور الخدمات والتفريط بالمسؤولية والمال العام، والمادة 17 من الدستور تنص على ان للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن..» إلا ان الحكومة مستمرة في النهج نفسه والتي يرأسها رئيس الوزراء وعدم تطبيق الرقابة الذاتية على الوزارات والمؤسسات والهيئات والجهات الحكومية. وأدى ذلك إلى إلحاق الضرر الاستعمال على البلد وشلل مفاصل الدولة وعدم استغلال الوفرة المالية لحل المشاكل والقضايا المهمة كالسكن والتعليم والبطالة والصحة والازدحام المروري وغلاء الأسعار والاحتكار والتلوث البيئي وتجارة الإقامات والشركات الوهمية وتراجع الخطوط

أجل تعميم المنشآت في الدول المتلقية لهذه المبالغ في ظل عدم وجودها وتعقرها في الكويت، ولا يمكن أن ينكر أحد على الشعب الكويتي حبه وما جبل عليه من تقديم الخير والمساعدات الإنسانية لجميع دول العالم ووقوفه الدائم مع المظلومين في شتى بقاع الأرض حتى أصبحت دولة الكويت عاصمة للعمل الإنساني الرسمي والعشعي.

تحفل دولة الكويت المرتبة الرابعة عالميا في تصدير النفط بمعدل يومي يعادل 300 مليون دولار وسنوي يعادل 32 مليار دينار، ولله الحمد والمث، على هذه النعمة، إلا ان تعامل الحكومة مع زيادة علاوة الأولاد يؤكد تحبظ القرار الحكومي وغياب الرؤية الواضحة للمنهج الذي يفتقر أن تتسیر به في إدارة مقدرات الدولة، وظهر هذا جليا بالطلب الحكومي لتأجيل التصويت على زيادة علاوة الأولاد وبذل الإيجار بزرائع وحجج غير قابلة للتبرير خصوصا أنها تطالعا بأخبار الهيئات والمنسج الخارجية، بل أكثر من ذلك، ففريس الوزراء الحالي قد وافق على هذه الزيادة بالمجلس الممثل الثاني، من ثم يأتي بحكومته الحالية لطلب التأجيل تمهيدا لرفض الاقتراح بتضارب في القرارات دون مبرر مشروع، فميزانية الكويت وضعها الحالي لم يتغير خلال ستة كي تقوم الحكومة بالتراجع عن قرارها في مجلسين لم يفضل بينهما إلا أشهر قليلة، فأسأل أي نواب يتوارى تحت هذه المواقفة لإدارة الدولة، أي القرارين كان صحيحا؟ لماذا وافقت الحكومة في المجلس السابق على الزيادة، ومن ثم تأتي وترفضها بالمجلس الحالي وكيف لحكومة مصابة بمرض السرف والتبذير أن تقنع شعبها بأنها تهدف للحفاظ على ميزانية الدولة من العجز؟

الإحالة الجبرية للتقاعد

أصدر مجلس الوزراء في 29 يناير 2006 القرار رقم (412) بتكليف الوزارات لإحالة من أمضى 30 عاما في الوظيفة إلى التقاعد، لكن لم يطبق هذا القرار وتم الالتقاء بإعفاء المشمولين بهذا القرار من التوقيع على كشوف الحضور والانعصاف.

ثم جاء مجلس الوزراء الحالي بمحاولة إحياء القرار سالف الذكر بتوجيه للوزراء بإحالة شاغلي الوظائف الإشرافية ممن لديهم إجمالي مدة خدمة مسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تقل عن 30 سنة إلى التقاعد وذلك اعتبارا من 30 سبتمبر 2013. أتى هذا التوجيه لإفساح المجال للمداء الشابة وتجديد العقليات في الوزارات والمؤسسات الحكومية، الا ان الوزارات اختلفت فيما بينها حول آلية التنفيذ، فهناك وزارات سارعت في تنفيذ القرار مثل وزارة الشؤون والتربية وأخرى تقاسمت في التنفيذ مثل وزارة الصحة مما يشكل انتهاكا فاضحا للقضية التي تنسي بالإبداعات الميؤونية والتي تفجرت بعدما نشرته صحيفة القبس بتاريخ 20 أغسطس 2011 تحت عنوان «أموال النواب تترك المصارف والجهات الرقابية».

وفي ضوء ما تقدم يتكرر مشهد تسديد القوافير السياسية حتى لو ادعى البعض بأنها صرفت من أجل أعمال الخير فلا محل لتفحاش أوجه صرف هذه المبالغ طالما كانت الوسيلة لتمثل تعبدا صارخا على القانون وعلى أبسط مبادئ عدم تعارض المصلح بتغليب المصلحة الخاصة على العامة.

غياب الرؤية وبنافض القرارات

علاوة الأولاد

أصبحت المنسج والهيئات والتبرعات بمصلحة للخارج خيرا يوميا بتداوله الشعب بحسرة وآلم على ما وصلت إليه حال البلد اليوم من تراجع في شتى المجالات، خصوصا وهو يرى أن هذه المبالغ تصرف من الجوية الكويتية وهي الناقل الرسمي للبلاد ومطار الكويت الدولي المتهاك بالإضافة إلى قضية الدوا والتي كلفت الدولة 2,16 مليار دولار وعقد «شل» وقضية تهريب الديزل، كما طال هذا التخطيط الميال الرياضي وسوء المنشآت الرياضية وتردي القطاع السياحي والقطاع الخاص واستمرار إقطاع الكهرباء وخاصة فترة الصيف، مما يدل على سوء التخطيط وعدم التنفيذ والإهمال الحكومي، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة، وأن تكون هناك خطة قابلة للتطبيق ورؤية واضحة وعمل جاد لتحقيق مشروع اصلاحي يفيد الوطن والمواطنين.

من تكلفتها والتي تبلغ 387,3 مليون يورو. كما أشار تقرير ديوان المحاسبة لوجود شوائب في الاستثمار التالية:

- انخفاض القيمة السوقية لمساهمة الهيئة في شركة ساكس (SAKS INCORPORATED) 55,4٪ من تكلفة المساهمة واتزال الهيئة العامة للاستثمار متمسكة بالاستثمار رغم الانخفاض الملحوظ.
- استمرار الانخفاض في القيمة السوقية لاستثمار الهيئة في بنك أوف أميركا (BANK OF AMERICA) بقيمة تبلغ 1,270,442,919 دولار بنسبة 62٪ أي أكثر من مليار وربع دولار.
- قامت الهيئة العامة للاستثمار بإضافة 6 مليارات دولار على المحافظ الـ 3 تمت الموافقة من عضو المنتدب على إضافة مليار دولار لكل محافظة، على أن تقرير ديوان المحاسبة يؤكد ان اعتماد إضافة مبلغ مليار دولار لكل محافظة وبإجمالي 6 مليارات دولار استنادا لموافقة العضو المنتدب على نحو ما أشار إليه الررد يخرج عن هذه الصلاحيات المخولة له وجاء مخالفا لقرار اللجنة التنفيذية.
- خسائر فسي استثمارات الاحتياطي العام والأجيال القادمة.

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات بالأسهم 34,658,761,952 دينار بنسبة 47,07٪ من إجمالي القيمة العادلة لاستثمارات احتياطي الأجيال القادمة والبالغة 73,630,645,362 دينار فسي 2012/3/31. وحققت بعض الأسهم خسائر عن 97 كلفها مبلغ إجمالي نحو 17 مليون دينار مقابل أرباح محققة بلغت نحو 639 مليون دينار بانخفاض بنسبة 115. بالإضافة إلى خسائر غير محققة بلغت 102 مليون دينار من استثمارات الخلل في استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية:

دأب المسؤولين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على العبث بمقررات المتقاعدین وذلك من خلال:

- استمرار التأمينات بزيادة الاستثمار في سندات سيتي جروب دون عرض قرار الاستثمار على اللجنة العليا لاستثمار أموال المؤسسة، ولم تتم محاسبة متخذ قرار الاستثمار.
- تعارض مصالح بعض أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، واللجنة العليا لاستثمار أموال المؤسسة، وبعض موظفي وقيادي المؤسسة.
- قامت التأمينات بتشكيل لجنة تدقيق داخلي على اثر ملاحظات ديوان المحاسبة في تقارير السابقة ولكن هذه اللجنة لا تسجل أي شيء عن العمليات الاستثمارية، وانساق يقتصر تدقيقها على أمور التأمين فقط والأمور الإدارية.
- لدى مؤسسة التأمينات شركة تابعة لمجلس إدارتها بشكل من قيايدي التأمينات ومقر الشركة نيويورك (شركة وفره نيويورك) تدبر الشركة مليارات ولكن لا تخضع لأي رقابية من ديوان المحاسبة لكون مقر الشركة خارج الكويت. لدى 300 التأمينات كلفها أكثر من مليار دينار كويتي، وتمت التأمينات صفقة قيمتها مليار جنيه إسترليني لشراء المقر الرئيسي لسيتي جروب في لندن لكن لم تخالف كل تلك العمليات الاستثمارية أي لوائح لدى المؤسسة ما تمت فيه مخالفة اللوائح هي الملاحظة التالية وهي موجودة في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2013/2012:

الملاحظات التي شلت استثمار المؤسسة بمبلغ 650 مليون دولار في سندات مصدرة من سيتي جروب: تبين من الفحص تركّز جروب: تبين من الفحص مبلغ 2,05 مليار دولار تعادل نحو 584 مليون دينار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة البالغة 673 مليون دينار لدى سيتي جروب. تبين من الفحص مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من البنك العالمي. تبين من الفحص ما يلي:

- 1- تركّز مبلغ 2,05 مليار دولار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة بالسندات في سيتي جروب: تبين من الفحص تركّز مبلغ 2,05 مليار دولار تعادل نحو 584 مليون دينار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة البالغة 673 مليون دينار لدى سيتي جروب. تبين من الفحص مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من البنك العالمي. تبين من الفحص ما يلي:
- 1- التدول في استثمارات غير مضمونة وذات مخاطر عالية بالمخالفة للمادة 4 من

لائحة تحديد قواعد وبرامج استثمار أموال المؤسسة: تنص اتفاقية الاستثمار للسندين على أنهم غير مضمونين من البنك المصدر أو من أي جهة أخرى، وأن المؤسسة توافق باستثمارها هذا على احتمال خسارة المبلغ المستثمر بالكامل وذلك بالمخالفة للمادة 4 من قرار لائحة استثمار أموال المؤسسة والتي تنص على «مراعاة ضمان القيمة الحقيقية للاستثمارات مع تحقيق أعلى عائد باقل مخاطرة محتملة».

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة سبق لها استثمار مبلغ مليار دولار في 3 سندات مصدرة ومضمونة من نفس البنك خلال السنة المالية 2011/2012.

2- تركّز مبلغ 1,65 مليار دولار وبنسبة 31,6٪ من استثمارات المؤسسة بالسندات في سيتي جروب: تبين من الفحص تركّز مبلغ 1,65 مليار دولار تعادل نحو 471 مليون دينار وبنسبة 31,6٪ من استثمارات المؤسسة بالسندات البالغة 1,488 مليون دينار لدى سيتي جروب. وأفات المؤسسة بانها قامت بإجراء دراسة شاملة لكيفية توزيع استثمارها حسب الأدوات الاستثمارية المتاحة في الأسواق، وذلك بسبب اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية واتك. وقامت شركة MERCER للاستشارة بهذه الدراسة التي أقرتها لجنة الاستثمار العليا مع إعطاء المؤسسة الحرية بالذخوع في استثمارات مميزة ذات عوائد أفضل في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة وبمستوى مخاطر أقل. ونصت الدراسة أن هذا النوع من الاستثمار تصل نسبته إلى 75٪ من إجمالي أصول المؤسسة.

وفي ضوء ما سبق تم شراء إصدارات خاصة من سيتي جروب الذي يعتبر من أكبر البنوك في العالم، وأن هذه الإصدارات ذات ضمان كامل للمبلغ المستثمر، وات عوائد أعلى مما كان متناحا في الأسواق المالية آنذاك.

وبذلك فإن المؤسسة قامت بالاستفادة من هذا النوع من الاستثمار في ظل الاطر العام لدراسة شركة MERCER بهدف تحقيق عوائد جيدة. إلا أن هذا لا يمنع من القيام مستقبلا بالحصول على موافقة لجنة الاستثمار العليا قبل المشاركة في أي إصدار خاص تزيد قيمته عن حدود الصلاحيات الممنوحة لإدارة المؤسسة وما يعادله، ووضع شروط لنسب تركّز الاستثمار لدى الجهات التي تستثمر بها

ويعقب الديوان مؤكدا على ملاحظته وأن السندات التي قامت المؤسسة بالاستثمار بها عالية السنة المالية 2013/2012 عالية المخاطر لكونها غير مضمونة من البنك المصدر أو أي جهة أخرى بالمخالفة للمادة 4 من لائحة الاستثمار وبضرورة الالتزام بالحصول على موافقة لجنة الاستثمار العليا قبل المشاركة في أي استثمار تزيد قيمته على حدود الصلاحيات الممنوحة لإدارة المؤسسة، وبموافاته بضوابط نسب تركّز الاستثمار فور الانتهاء منها، مستجدا الملاحظات التي شلت استثمار المؤسسة مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة من سيتي جروب: تبين من الفحص مبلغ 200 مليون دولار يستحق في 2017/3/18 وبقدر 200 مليون دولار يستحق في 2017/6/25 وغير قابلين للتسجيل قبل التاريخ.

وتجدر الإشارة إلى ان المؤسسة سبق لها استثمار مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من البنك العالمي. تبين من الفحص ما يلي:

- 1- تركّز مبلغ 2,05 مليار دولار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة بالسندات في سيتي جروب: تبين من الفحص تركّز مبلغ 2,05 مليار دولار تعادل نحو 584 مليون دينار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة البالغة 673 مليون دينار لدى سيتي جروب. تبين من الفحص مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من البنك العالمي. تبين من الفحص ما يلي:
- 1- تركّز مبلغ 2,05 مليار دولار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة بالسندات في سيتي جروب: تبين من الفحص مبلغ 2,05 مليار دولار تعادل نحو 584 مليون دينار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة البالغة 673 مليون دينار لدى سيتي جروب. تبين من الفحص مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من البنك العالمي. تبين من الفحص ما يلي:
- 1- تركّز مبلغ 2,05 مليار دولار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة بالسندات في سيتي جروب: تبين من الفحص مبلغ 2,05 مليار دولار تعادل نحو 584 مليون دينار وبنسبة 85٪ من استثمارات المؤسسة البالغة 673 مليون دينار لدى سيتي جروب. تبين من الفحص مبلغ 1,65 مليار دولار في سندات مصدرة ومضمونة من البنك العالمي. تبين من الفحص ما يلي: